

## نظور المؤسسات في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

تأليف : الدكتور أحمد صالح ولد ببوط<sup>1</sup>



تعريب الدكتور : محمد ولد الداو ولد عبد القادر<sup>2</sup>

فضيلة الأستاذ : يعقوب ولد محمد<sup>3</sup>

مراجعة فضيلة الدكتور : الحسن ولد ماء العينين<sup>4</sup>

<sup>1</sup>أستاذ مبرز في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة نواكشوط.

العنوان الأصلي للدراسة :

Ahmed Salem Ould Bouboutt : L' ÉVOLUTION DES INSTITUTIONS DE LA RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE MAURITANIE .In Mauritanie entre arabité et africanité sous la direction de Pierre Robert Baduel ,Revue du monde musulman et de la méditerranée n°54. 1989/4. p. 130-139.

<sup>2</sup>أستاذ مكلف بالتدريس بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط و بالمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء. (صاحب الصورة أعلاه).

<sup>3</sup> أستاذ الحريات العامة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط .

<sup>4</sup>أستاذ مكلف بالتدريس بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط و بالمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء.

لقد كان الاستعمار الفرنسي لموريتانيا ( متأخرا و متغلبا و سطوحيا ) <sup>1</sup> في نفس الوقت ذلك انه تم من أجل ضمان الربط بين ممتلكاتها بالسينغال والمغرب من جهة والجزائر من جهة أخرى ، ولهذا الغرض تم توقيع اتفاقية في باريس بتاريخ 29 يونيو 1900 بين فرنسا واسبانيا أدت الى انشاء موريتانيا في حدودها الحالية وقد وضع هذا الاتفاق بداية الحاق الاراضي الموريتانية والتي لم تأخذ نهايتها الا سنة 1935 وفي نفس الوقت فإن موريتانيا تم الحاقها على التوالي ب « الاراضي المدنية لافريقيا الغربية الفرنسية A.O.F » (1904) ثم « مستعمرة » ملحقة بالولاية العامة لافريقيا الغربية الفرنسية (1920) قبل ان تصبح في اطار الدستور الفرنسي الصادر بتاريخ 27 اكتوبر 1946 « أراضي ما وراء البحار » كجزء من « الاتحاد الفرنسي » بمعنى آخر تجمع خاضع للقانون الداخلي غير مركز يدار من طرف وال ،مثل في نفس الوقت للسلطة المركزية و للأراضي وتساعد جمعية محلية منتخبة .

المستشار العام الذي يأخذ ،ابتداء من 1952، اسم الجمعية الإقليمية إلى هذه الحقبة ،يعود بداية ظهور «الوعي السياسي الموريتاني المعاصر» <sup>2</sup> وتشهد، لصالح الانتخابات التشريعية (1946،1956،1951) من اجل تحديد ممثل للإقليم في الجمعية الوطنية الفرنسية ،إلى الاحتكاك بين تيارين سياسيين : احدها "محافظ" يمثله حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني (UPM) والآخر "تقدمي" ممثل في حزب الوفاق (entente).

وقد فاز حزب الوفاق بالانتخابات 1946 لكن حزب الاتحاد التقدمي UPM انتهى الى السيطرة على اللعبة السياسية ،وذلك بالرغم من ظهور الانقسام داخل هذه التشكيلة « رابطة الشباب الموريتاني » AJM التيار الثالث المتسم بالضعف والمغنى من طرف أطر شابة و ديناميكية تعلن عن أفكار وطنية ، وبالتالي ضد المستعمر <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> J.L.Balans, Le système politique mauritanien , in Introduction à la mauritanie éd ,du C.N.R.S.,1979,P.279 s. Voir également F. De Chassey, Mauritanie 1900-1975,Anthropos,1978(rééd.1984).

<sup>2</sup> Ph.Marchesin, L'éveil de La Mauritanie à la vie politique modrne (1946 - 1960) , Revue mauritanienne de Droit et d'économie (R.M.E.D) 1987,n°2 et 3.

<sup>3</sup> ان الروابط التي تجمع مختلف المكونات السياسية مع الاحزاب السياسية الفرنسية ليست اكثر من الخطابات المعتمدة هنا وهناك ، لا يجب ان ندخلنا في الوهم :فهي تعني منذ البداية تجمع من الاشخاص اكثر منها احزاب سياسية حقيقية ، وتعتبر موافقها واستراتيجيتها وجماعة ناخبها يتم وضعهم والغاؤهم وفقا للمساومات القبلية .

Voir J.L.Balans, Le développemnt du pouvoir en mauritanie, thèse dact. Bordeaux I,1981,t,1,p,309.

وسيتم التخفيف من نظام الاتحاد الفرنسي عبر قانون إطار الصادر بتاريخ 23 يونيو 1956 والذي يدخل نظام « الاستقلال الداخلي ». في سنة 1957 تم انتخاب مجلس حكومي ، من طرف الجمعية الاقليمية ، ويرأسه قانونيا ، الوالي، قبل ان تنتقل هذه الرئاسة بقوة القانون سنة 1958 الى ايدي نائب الرئيس ، شاب محامي، الاستاذ المختار ولد داداه ، عبر استفتاء 28 سبتمبر 1958 انضمت موريتانيا الى « الاتحاد » بـ 302018 « نعم » مقابل 19216 « لا ».

لقد تحولت الجمعية الاقليمية الى جمعية تأسيسية ، ووضعت أول دستور للبلد الذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 22 مارس 1959.

على المستوى السياسي ، فان المواجهة ما بين الاتحاد التقدمي الموريتاني والوفاق ، سترك مكانه للمواجهة ما بين حزب التجمع الموريتاني الذي أنشأ من طرف الاستاذ المختار ولد داداه سنة 1958 عبر اتحاد ما بين حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني وحزب الوفاق والكتلة الديمقراطية لغورغل وفي جهة المعارضة حزب النهضة الذي يقدم نفسه كوريث روعي للوفاق .

وحزب النهضة المؤسس من طرف أطر رابطة الشباب الموريتاني، قد جمع في الحقيقة ما بين اتجاهين ، احدهما وطني

و الآخر اقرب الى المطالب المغربية في تلك الحقبة اتجاه موريتانيا .

نسجل زيادة على ذلك من جهة المعارضة ، ظهور الاتحاد الوطني الموريتاني سنة 1959 الذي التوجه القريب من

السعودية (قدم نفسه بأنه « الفرع الموريتاني للحزب الفدرالي الافريقي » للرئيسين سينغور و موديبو كيتا) في سنة 1960،

حزب الاتحاد الاشتراكيين المسلمين الموريتانيين الذي يترجم في الحقيقة خصوصية ولاية آدرار.<sup>4</sup>

وفي هذا المحيط من النزاعات الداخلية من التحالفات التي يتم حلها بسرعة قبل عقدها ، مع ظهور اتجاهات ذات طابع جهوي محض أو بصراحة مبعدة عن المركز وبعد

<sup>4</sup> يمكن ان نقرب من هذه الحركات "الجهوية" كذلك الكتلة الديمقراطية لغورغل التي سبق ذكرها ، اتحاد المنحدرين من ضفة نهر السينغال .

اعلان استقلال موريتانيا تحت سلطة الحزب الجمهوري الموريتاني في 28 نوفمبر 1960، فإن الدولة الموريتانية الجديدة تم انضمامها الى هيئة الامم المتحدة في 27 اكتوبر 1961 وستعرف على غرار العديد من الدول الافريقية مؤسسات مدنية غير فعالة وغير متأقلمة مما سيؤدي فشلها (I) عبر تطور متحرك الى اخذ السلطة من طرف الجيش ، مما يولد مشكلة العودة الى النظام الدستوري الطبيعي (II)

## I - المدة الطويلة للنظام المدني :

منذ الاستقلال وحتى سنة 1978 تطورت المؤسسات الموريتانية في ظل نظام برلماني متعدد في اتجاه نظام رئاسي مسيطر عبر نظام الحزب الواحد .

## أ - نظام برلماني متعدد ومؤقت :

بسبب الاستمرارية التي طبعت ، على المستوى السياسي ، حصول موريتانيا على الاستقلال تحت قيادة الاستاذ المختار ولد داداه و حزبه حزب التجمع الموريتاني PRM ، فقد استمر دستور 22 مارس 1959 في تنظيم مؤسسات الدولة الحديثه لبعض الوقت.

هذا الدستور (ج.ر.م. 1959) وضع نظاما برلمانيا تعددي ، تحت التحفظ للاختصاصات المخصصة للمجموعة 5.

بإعادة التأكيد على حقوق الانسان ومبادئ الديمقراطية ، كما تم تعريفها بإعلان 1789 المتمم بديباجة دستور 1946 (...). فقد اقامت دولة « الجمهورية الاسلامية الموريتانية » مما يشدد على المكانة الهامة المعطاة للاسلام : الديباجة تنص على « الله العلي القدير » ، « دين الشعب هو الدين الاسلامي » ويجبر الوزراء والبرلمانيون على اداء القسم ...

على المستوى الاكثر مؤسساتيا ، فان دستور 22 مارس 1959 ، ينشأ فصلا مرنا ما بين السلطة التشريعية الممارسة من طرف الجمعية الوطنية (المادة 17) والسلطة التنفيذية الممارسة من طرف الحكومة (المادة 12) وينجم هذا الفصل المرن عن التعاون

<sup>5</sup> Cf .constitution française du 4 octobre 1958, art.78.

الوظيفي ، ما بين السلطتين وخصوصا إمكانية النقض المتبادلة: الجمعية الوطنية يمكن ان تثير المسؤولية السياسية للحكومة عبر رفض منحها الثقة او عبر اقتراح توجيه اللوم الى الحكومة (المادة 38) و بالعكس ، فان الوزير الاول يمكنه ، بعد اعلام رئيس الجمعية الوطنية حل هذه الأخيرة ، هذه هي المميزات الأساسية للنظام البرلماني - والتي تعتبر معروفة - تتم تكملتها عبر التأكيد الوارد في المادة (43) على « استقلال السلطة القضائية ».

و يجب أن نلاحظ هنا أن البرلمانية حذت حذو الدستور الفرنسي 4 أكتوبر 1958 و الذي يتضح تأثيره جليا ، برلمانية « معقلنة »: نجد في الواقع تحديد مجال خاص بالقانون (المادة 26) الاعتراف بمبادرة القوانين المنافسة للوزير الاول وللبرلمانيين (المادة 28).... الخ

وخلق لجنة دستورية مكلفة بالسهر على التوازن الناتج عن هذه الاجراءات (المادتان 41 و42) .

وينشأ الوضع التعددي للنظام عن حرية تكوين وعمل الأحزاب والتجمعات السياسية ، بشرط احترام المبادئ الديمقراطية ، وبأن لا يمسو بالسيادة الوطنية واستقلال الجمهورية باهدافهم او عبر تصرفاتهم « (المادة 9) .

لقد تم اعتمادها كما تمت الإشارة إلى ذلك بعد فترة قليلة قبل الاستقلال فإن دستور 22 مارس 1959 كان ومنذ البداية محكوم عليه بأن يكون نصا انتقاليا ، مرحلة تدخل في إطار « تحولات النظام الإستعماري »<sup>6</sup>.

ولا يجب أن نستغرب من أن الميكانيزمات التي تحدد، لم تجد الفرصة للتطبيق ، وأن هذه الإجراءات لم تعرف أي تطبيق، هذه الحقبة في دخول الحياة الدولية تعتبر بالنسبة لموريتانيا بالأخص مرحلة صعبة، على المستوى الخارجي فإن مطالبات المغرب وكذلك الجاذبية التي تمارس مع السودان على بعض القوى السياسية الموريتانية كانت تضعف وضعية هذه الدولة طور التكوين والتي تعتبر ركيزتها. الا انها تدخل في مواجهة عبر قرص في مارس

<sup>6</sup>J.L.Balans, op,1978,p.282.

1960 من B.I.R.D موجه لتمويل استغلال معادن الحديد الغنية في افديرك من طرف شركة معادن حديد موريتانيا (MIFERMA) شركة متعددة الجنسيات تسيطر عليها المصالح الفرنسية .

على المستوى الداخلي، فإن الدولة تعاني من تشتت القوى السياسية المحلية، فإن حزب P.R.M الحزب المسيطر يوجد في وضعية مريحة لكن دينا ميكية المجموعة المسيرة، تحت رعاية الأستاذ المختر ولد داداه، تصطدم بحركة الزعماء التقليديين وبذلك يبذل هذا الحزب جهودا مفضية للبحث عن التوافق، إن تشتت اتحاد مالي قاد U.N.M إلى التعاون مع النظام القائم كما سينضم U.S.M.M بعد ذلك بزمن قليل. كما تمت اتصالات سرية بقيادي حزب النهضة (المنحل 1959) والذين يوجدون تحت الإقامة الجبرية في شرق البلاد وانتهت بمساهماتهم في إعلان استقلال البلاد وسيتم إطلاق سراحهم في فبراير 1961 ولم يعد هناك ما يفصل موريتانيا عن الحزب الواحد الذي ستتم تأسيسه في عهد الدستور الرئاسي الصادر بتاريخ 20 مايو 1961.

ب- نظام رئاسي تسيطر عليه لعبة الحزب الواحد :

إن التغيرات التي حدثت على المسرح السياسي الموريتاني في سنتي 1960 و 1961 من جهة وعدم فعالية النص الدستوري لسنة 1959 من جهة أخرى تجعل من الضروري اعتماد دستور جديد وكما يقتضي التقليد في الدول الإفريقية ذات الإرث القانوني الفرنسي فإن الدستور الثاني للدولة الموريتانية الصادر بتاريخ 20 مايو 1961 (J.O.I.R.M 1961.P171) كان من نمط رئاسي أو قل رئاسوي مقارنة مع تقدمه

التي يمكن استنتاجها وبالأخص مايتعلق بالإحالة الى النصوص الاساسية الفرنسية، الاسلام و التعددية، فان دستور 20مايو1961 الذي ادخل كتجديد ضروري فصلا واضحا بين السلطتين التشريعية و التنفيذية من جهة وتفوق بسيط للسلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، اصبح ينتخب عبر الاقتراع العام و يتمتع بصلاحيات واسعة) من جهة اخرى وهو - الخط الذي يطبع الدساتير الافريقية « الرئاسوية » والتي لن نعود اليها بالتفصيل هنا. ولكن و بمفارقة وعلى غرار الدستور الفرنسي الصادر بتاريخ 4 اكتوبر 1958 فان دستور 20مايو1961 - منبثق من النظام السياسي الذي

ينبثق منه - لن يأخذ مظهره النهائي ، الا بعد مراجعة دستورية بناء على القانون الدستوري رقم 65\_039 الصادر بتاريخ 12 فبراير 1965،(المادة 9 جديدة) والتي أتت لتعطي أساسا قانونيا للأحادية الحزبية في الواقع ، والتي نتجت عن انشاء حزب الشعب الموريتاني (PPM) سنة 1961 الذي ولد عن طريق اندماج مختلف الاحزاب السياسية الموجودة في تلك الفترة : « حزب الشعب الموريتاني المولود عن طريق اندماج الاحزاب الوطنية الموجودة بتاريخ 25 دجنبر 1961 ،اعتبر حزب الدولة

#### الوحيد»<sup>7</sup>.

وستمكن مؤسسة الحزب الواحد أمينه العام الأستاذ المختار ولد داداه زيادة على انه انتخب لرئاسة الجمهورية بتاريخ 31 اغشت 1961 ان يتغلب على معارضة بعض زعماء البرلمان الذين كانوا يعترضون على نمط النظام الرئاسي للحكم .وان يؤكد سلطته الفردية داخل النظام السياسي . حزب الكتل الذي يجمع مجموعة القوى الحية للامة ( المواطنين وكذلك النقابات ،الجيش ،والحركات الاجتماعية للشباب والنساء) والتي يعتبر تنظيمها مركز (الوسط الديمقراطي) يتزواج باخلاص مع التنظيم الدولي ،حزب الشعب الموريتاني ، احتكر بسرعة النظام السياسي .

البرلمان والحكومة ،انضمت الى صف دوايب السلطة لتنفيذ قرارات الاجهزة الدائمة للحزب ،المكت السياسي الوطني الذي يرأسه بطبيعة الحال الاستاذ المختار ولد داداه وحتى الدستور نفسه اصبح صورة مظلمة قياسا ب« ميثاق الحزب »المعتمد منذ سنة 1957....

هذا التفوق الذي يعرفه حزب الدولة بل قل ان اندماج الدولة في الحزب لم تمكن النظام من توقع عدد من الاجراءات التي تفجرت باكرا :في الازمة الدولية الناتجة عن رفض المغرب الاعتراف بموريتانيا (هذا الاعتراف الذي لم يتم إلا سنة 1969) تضاف اليها امور اخرى .

<sup>7</sup> نسجل اصلاحات دستورية اخرى مرتبطة بهذه (انتخاب رئيس الجمهورية ،النظام الداخلي للنواب ،الخ) وبالاخص تلك المنصبة حول النص على ان اللغة العربية اصبحت رسمية منذ 1968.

الازمة الاثنية مع النزاعات التي وقعت سنة 1966 ما بين الاثنيات البيطانية و السود والذي كان رهانه هو المكانة التي تحظى بها مختلف الاثنيات داخل الدولة .  
والازمة الاجتماعية مع الاحداث المؤلمة المصاحبة لحركات اضرابات عمال معادن الحديد في ازويرات سنة 1968 التي تترجم ردات فعل مجتمع تقليدي أساسا على ادخال علاقات رأسمالية للعمل.

هاتان القطيعتان اللتان تفاعلتا مع وضعية اقتصادية مزرية (تراجع اسعار الحديد، والجفاف في الساحل) أثار حركات معارضة قوية، طبعت التشكيلات السياسية السرية، وبالاخص الحركة الوطنية الديمقراطية وحزب الكادحين (عمال موريتانيا) ذي التوجهات الماوية وتشكيلات أخرى وطنية عربية، مستلهمة من الناصريين والبعثيين في مواجهة مختلف هذه التحديات، فان نظام الاستاذ المختار ولد داداه الذي نهج الصرامة مع الليونة، اثبت جدارته على القدرة التي تمكنه عبر بعض التصرفات السياسية البارة من ازالة فتيل النزاعات.

وبالاخص، في مواجهة حركة معارضة، فان الحكومة -تتمكن - بعد محاولة لا طائل منها للقمع - من اخذ إجراءات ذات جوهر وطني (وبالاخص مراجعة اتفاقيات التعاون مع فرنسا سنة 1972، وسك العملة الوطنية الاوقية سنة 1973 وبالاخص تامين شركة ميفرما سنة 1974) هذه الاجراءات الشعبية والتي تم الاسهاب فيها من طرف آلة دعاية الحزب، تعتبر انتصارا شخصيا لرئيس الدولة الذي تلقى انضمام المعارضة (مؤتمر حزب الشعب سنة 1975 المسمى «التوضيح»).

وأمام هذه الانتصارات، تمت اعادة صياغة مواضيع جديدة: « صوت موريتانيا للتنمية»، العودة الى القيم الاسلامية، « صوت الشرعية»...

إن المرجعية لموضوع « إعادة التوحيد » غدت اقل سعادة، بتوقيع اتفاقية مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975 مع المغرب واسبانيا حول تقسيم الصحراء الغربية ما بين الادارتين المغربية والموريتانية فان الاستاذ المختار ولد داداه شرع في آخر تجاربه السياسية، الحرب مع جبهة البوليزاريو، والمدعومة بقوة من الجزائر، ومجهود الحرب اللاحق، غير المنسجم مع موارد الدولة الشحيحة، فالتضخم الدولي، والجفاف المستمر، ساهموا في إفلاس



اقتصاد الدولة و أزمة ثقة شاملة والتي كانت آثارها المباشرة انقلاب 10 يوليو 1978 الذي قام به قائد اركان الجيش الوطني، العقيد المصطفى ولد محمد السالك.<sup>8</sup>

## II - استيلاء الجيش على السلطة ومشكلة العودة إلى نظام دستوري عادي :

عرف النظام السياسي الموريتاني منذ 1978 العديد من اعادة التنظيم تخللتها العديد من المحاولات للعودة الى نظام دستوري وسياسي عادي .

### أ - التكرار المتتالي لإعادة التنظيم السياسي والدستوري :

إن المدة المفتوحة في موريتانيا عبر انقلاب 10 يوليو 1978 طُبعت بسلسلة من اعادة التنظيم على المستوى الدستوري والسياسي .

على المستوى الدستوري فقد عرفت موريتانيا العديد من « المواثيق الدستورية » والتي توالى بوتيرة مرتفعة نسبيا : في سنة 1978 (ميثاق 10 يوليو) و 1979 (ميثاق 6 ابريل) وفي سنة 1980 ميثاق 4 يناير و 12 دجنبر) وفي 1981 (ميثاق 25 ابريل ) و في 1985 (ميثاق 9 فبراير) دون ان ننسى مشروع دستور « جمهوري برلماني » نشر 1980 لكنه لم يتم اعتماده .

ولن نقوم بدراسة مجموعة المواثيق هذه - بالرغم من تشابهها - و سنكتفي بالاشارة الى الخطوط المميزة.<sup>9</sup>

حيث افتتحت مختلف المواثيق الدستورية بديباجة قصيرة، بعد الاشارة الى مرجعية « الله العلي القدير »<sup>10</sup> شرح مبررات استيلائهم على السلطة (انظر لاحقا) فان « القوات المسلحة الوطنية » تعلن نيتها « احترام جميع الالتزامات الدولية التي اتخذت باسم

<sup>8</sup> Cf. J.L.Balans, Chronique mauritanienne Annuaire de l'Afrique du Nord ,1978,p.593 et s.

<sup>9</sup> voir à titre d'exemple notre article ,A.S.Bouboutt, regards sur la charte constitutionnelle du 9 fevrier 1985, Revue mauritanienne de Droit et d'économie (R.M.E.D) 1987,n°2,31-36.

<sup>10</sup> حول هذا الموضوع، فان ديباجة الميثاق الدستوري الصادر بتاريخ 9 فبراير 1985، اضافت تجديدا، يتمثل في النص على أن»

الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للقانون». Cf., notre art. Cité supra, note .

الدولة ، والانحراف في المبادئ المكرسة لاعلان حقوق الانسان،ميثاق الامم المتحدة ،  
ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول العربية»<sup>11</sup>.

جميع المواثيق الدستورية تفضي إلى إلغاء مقتضيات دستور 20 مايو 1961 المرتبطة بممارسة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية بتأكيد طابعهما المؤقت في انتظار وضع مؤسسات ديمقراطية وخارج هذه العموميات كانت المواثيق الدستورية كلها وجيزة نسبيا (وحده ميثاق 12 دجبر الذي ضم 20 مادة) .

على مستوى العلاقات ما بين السلط العمومية الأساسية حول هذه النقطة نميز من جهة ما بين ما يمكن أن نسميه « هيئة مقررة » (اللجنة العسكرية للخلاص الوطني) <sup>12</sup> ومن جهة اخرى « هيئة تنفيذية » مكونة من الضباط السامين الذين يمارسون وظائف قيادية في الجيش او يشغلون بعض المناصب المدنية العليا (أعضاء في الحكومة) فإن اللجنة العسكرية للخلاص الوطني هي الجهاز الذي تمارس بواسطته القوات المسلحة « السلطة » وبذلك تتمسك ب « السلطة التشريعية » التي تمارسها عبر الاوامر القانونية وهي تحدد التوجهات السياسية الكبرى للبلد وهي منظمة على شكل لجان مما يذكر بشكل عام بالتنظيم البرلماني .

الجهاز التنفيذي مسؤول عن تنفيذ قرارات اللجنة العسكرية للخلاص الوطني وحسب مختلف المواثيق الدستورية يكون إما جهاز أحاديا: رئيس اللجنة العسكرية يجمع وظائف كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة (10 يوليو 1978 و4 يناير 1980 و9 فبراير 1985) أو يكون مزدوجا (ثنائيا) رئيس اللجنة العسكرية رئيس الدولة يمارس السلطة التنفيذية بالتعاون مع وزير اول (6 ابريل 1979 و12 دجنبر 1980 و25 ابريل 1981) هذا التعاون الذي يجد محله إما لتفوق الوزير الاول (6 ابريل 1979) او لتفوق رئيس الدولة (12 دجنبر 1980 و25 ابريل 1981).

<sup>11</sup> هذه المرجعية المزدوجة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والى جامعة الدول العربية تنبثق من الطابع العرقي - المزدوج ( العرب و الزنوج الافارقة) للبلاد .

12 هذه التسمية تمت منذ 1979 فالاولى (10 يوليو 1978) كانت تسمى « اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني »

على المستوى السياسي نجد عدم الاستقرار نفسه ففي اقل من عشر سنوات عرفت موريتانيا اربعة رؤساء :العقيد المصطفى ولد محمد السالك (10 يوليو1978 - 3 يونيو1979) العقيد محمد محمود ولد احمد لولي(3 يونيو1979-4يناير1980) المقدم محمد خونه ولد هيدالة(4يناير1980-12دجنبر1984) المقدم معاوية ولد سيد احمد الطايح.

وان كان هذا السرد الكرونولوجي لا يعطي الافكرة تقريبية حول عدم الاستقرار السياسي للبلد خارج المحاولات الانقلابية الفاشلة هناك مجال للملاحظة ان كل رئيس دولة عرفت فترة حكمه العديد من انظمة الحكم المختلفة ففي الفترة الرئاسية للعقيد المصطفى ولد محمد السالك تعاقبت ثلاثة انظمة : النظام الجماعي للجنة العسكرية للخلاص الوطني (10 يوليو1978-20مارس1979) الدكتاتورية الرئاسية (20مارس1979-6ابريل1979) و في الاخير نظام الحكم الثنائي مع رؤساء الوزراء العقيد احمد ولد بوسيف والمقدم محمد خونة ولد هيدالة(6ابريل1979 و3 يونيو1979) وقد عرف حكم ولد هيدالة هو الآخر اربعة انماط من الحكم:الاحادية الدستورية (4يناير1980 و15دجنبر1980) الثنائية مع وزير اول مدني السيد سيد احمد ولد ابنيجاره (15دجنبر1980 الى 20ابريل1981) الثنائية مع وزير اول عسكري العقيد معاوية ولد سيدي احمد الطايح (20ابريل1981 و8مارس1984) وفي النهاية العودة الى الاحادية (8مارس12دجنبر1984) .

كل هذه التفاصيل تعطي قياسا لعدم الاستقرار السياسي للبلد كما يفسر في نفس الوقت التذكير بعدم الاستقرار الدستوري الذي تطرقنا له سالفا ذلك ان المواثيق الدستورية المتوالية تبدو في آخر تحليل بأنها نتيجة للقطيعة ما بين مختلف طوائف اللجنة العسكرية .

التجسيد والاقرار الشكلي للتغيرات التي حدثت والتي تنبئ عن صعوبة إمكانية العودة إلى نظام دستوري عاد.

ب - محاولات العودة إلى نظام ديمقراطي :

بعد استيلائهم على السلطة في 10 يوليو 1978 أعلن العسكر من بين أهدافه الأساسية الرغبة في إخراج موريتانيا من الصراع في الصحراء الغربية وبتطهير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبضمنان العودة الى المؤسسات الديمقراطية وبعد مجموعة من الاتصالات تم توقيع اتفاقية « سلام نهائية » في 5 اغشت 1979 ما بين موريتانيا وجمهورية البوليزاريو : تلتزم موريتانيا بالتخلي عن كل مطالبها اتجاه الصحراء الغربية حيث سحبت بالفعل قواتها تأكيدا للحياد اتجاه هذا الصراع حياد تصعب ملاحظته بسبب امتداد الصراع إلى معارضة المغرب والجزائر حول هذا المشكل وبالأهمية التي يثير بالنسبة للسينغال وفي فرنسا وفي باقي العالم العربي دون نسيان وجود جهة أو أخرى مع حدود المستعمرة الاسبانية السابقة نفس المجموعات القبلية فليس من المثير للعجب ان نوضح ان النزاع في الصحراء الغربية كان نقطة ضعف الحكومات والانظمة الموريتانية المتعاقبة. 13

بعد فترة من التردد تحت رئاسة العقيد ولد السالك وتقارب وجيز مع المغرب في ظل حكومة العقيد ولد بوسيف فان الرئيس ولد هيدالة قد اصطف تدريجيا مع الجزائر : قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب (1981)، الانضمام « للمعاهدة المغربية للاخوة والتوافق » ما بين الجزائر وتونس (1983) وخصوصا الاعتراف في بداية سنة 1984 بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية هذا الاعتراف الذي تم بالرغم من اعتراض بعض الضباط « المعتدلين » من اللجنة العسكرية للخلاص الوطني من بينهم الوزير الاول انذاك العقيد معاوية ولد سيد احمد الطايع التي يبدو انها كانت السبب المباشر لانقلاب 12 دجنبر 1984 .

ودون ان يضع هذا القرار محل شك ، ولا العلاقات القوية مع الجزائر . فان الرئيس ولد الطايع اعاد تأكيد الحياد الموريتاني ، والذي تم تدعيمه لاحقا باعادة العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وما تلا ذلك من التوقيع سنة 1988 على المعاهدة المنشأة لاتحاد المغرب العربي ما بين موريتانيا والمغرب و الجزائر و ليبيا و تونس.

<sup>13</sup> هذا المشكل كما اوضحنا ، هو الذي اسقط النظام المدني للاستاذ المختار ولد داداه .

على المستوى الداخلي نلاحظ مسلسلا من القطيعة، المشاكل الداخلية للمجموعات انبعثت مرة اخرى .

فاذا كان الغليان الذي عرفته اوساط « الحراطين » (العبيد المحررين) كان محتشما مع القليل أو الكثير من الارتياح فان تلك المتعلقة بمجموعة الزوج الأفرقة (و بالاخص الاثنية « الهابولار ») كان اطول واخذ العديد من الاتجاهات حراك التلاميذ و الطلبة السود المعترضين على تعريب التعليم 1979 خلق منظمة سرية تمتلك جناحا عسكريا هي جبهة تحرير الأفرقة الموريتانيين « فلام » (1983) وخصوصا « مؤامرة » الضباط السود الهادفة الى اسقاط النظام القائم (1987).

يمكننا ان نتساءل حول امكانية ان نحمل هذه العناصر المواجهات الدامية ما بين المجموعات الموريتانية والسينغالية والتي قادت الى قطع العلاقات الدبلوماسية ما بين الدولتين (1989) مما وضع التعاون ما بين البلدين محل شك، مما هدد وجود منظمة استثمار نهر السينغال. 14

زيادة على ذلك سجل التطرف الاسلامي تصاعدا و نموا خصوصا تحت رئاسة ولد هيدالة، لمعارضة سرية مختلفة والتي يبدو إن العنصر المهم فيها كان « التحالف من اجل موريتانيا ديموقراطية » والذي يقوده سياسيون و رجال أعمال و ضباط في المهجر بالمغرب وفي فرنسا والسينغال مما ولد - كرد فعل - حركة قمع من طرف السلطة .

وكل هذه المعطيات تقوم على أساس أزمة اقتصادية خطيرة يطبعها عجز ميزانية دائم، التضخم، والبطالة المتصاعدة، ومديونية مرتفعة مع استمرار الجفاف. 15

وتشجع هذه الوضعية بطبيعة الحال تزايد القبلية، ونمو مجموعات الضغط، واللوبيات الاقتصادية، والدينية، وبالاخص التجمعات السياسية الصغيرة، ذات الولاء السياسي و الايديولوجي المختلفة والتي يتفاوت تأثيرها على النظام السياسي، ويترجم في اطار شبه سري، وذلك بالتناوب في فترات التعاون او التعارض مع النظام القائم .

14 Sur ce conflit, cf, dans le même numéro l'article de C.C.Stewart.

15 Sur tous les points, M .Duteil, Chronique mauritanienne Annuaire de l'Afrique du Nord ,1982,p.647 et s,1983,P,860 et s1984,P.948 et s.

إن تضافر هذه العوامل أدى إلى ظهور تشريعات واجراءات سياسية ظرفية. فقد تولد عن غليان « الحراطين » قرار الغاء العبودية (1980) والاصلاح العقاري (1982) ودخول عناصر من هذه الشريحة في كل سلام الدولة ، كما يبدو ان الاوساط الاسلامية كانت وراء تطبيق الشريعة الاسلامية 1983.

أما الاوساط القومية العربية فقد حصلوا على تسريع مسار تعريب التعليم والادارة . كما ادت الوضعية الاقتصادية الى اتخاذ العديد من الاجراءات وبالاخص ، اعتماد برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي (1985 - 1988) تحت اشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي أشفع ببرنامج الدعم والدفع (1989 - 1991) الذي بني على حرية المبادرة .

وفيما يخص مشكلة المجموعة السوداء ، نسجل اعتماد الاصلاح اللغوي سنة (1980) الذي يطالب بتنظيمه، خلال مرحلة انتقالية ، شعبتان للتعليم بالفرنسية وبالعربية ، وخلق معهد للغات الوطنية مكلف بتطوير لغات الزوج الافارقة ، لكن هذا المشكل بقي معلقا ، كما يشهد على ذلك تكوين « فلام » و « مؤامرة » 1987 وللأزمة مع السنغال .

ونعود هنا ، مع مشكل الصحراء الغربية<sup>16</sup> ومشاكل السياسة الداخلية ، عاملان معيقان لم تتم السيطرة عليهما من بين عوامل تطور للنظام السياسي الموريتاني الحالي والذين يشكل رفعهما بداية ضرورية لتوازن هذا النظام.

ونفهم أيضا بأريحية صعوبة العودة إلى النظام الدستوري العادي بالرغم من الارادة المعلنة منذ 10 يوليو 1978 من طرف العسكريين والتي تذكر بها كل المواثيق الدستورية بصورة مستمرة مع فارق زمني منتظم والتي اعتمدت « في انتظار اقامة مؤسسات ديمقراطية ».

وفي هذا المحيط تم وضع مجلس وطني استشاري سنة 1979 و تعيين حكومة مدنية بقيادة الوزير الاول سيداحمد ولد ابنيجاره في دجنبر 1980، والتي اخرجت للعلن

<sup>16</sup> صحيحا انه بالتقارب ما بين المغرب و الجزائر سيصبح تأثير هذا المشكل ، غير ذي بال، هل سيتم على مستوى هذه النقطة ، التي يمكن ان تحل مشكلة جودة العلاقات مع السنغال محلها ؟

مشروع دستور، ينشأ « جمهورية اسلامية من صنف برلماني » لاختصاصه للاستفتاء و كانتا تجربتان قصيرتان .

هل سيتجه العسكريون ومنذ 1982 الى صيغة المشاركة عبر « هياكل تهذيب الجماهير » وهي جهاز شعبي للنقاش واخذ القرارات الهادفة الى ترسيخ مفهوم الدولة والقضاء على التفكير القبلي للشعب .

الانتخابات « الديمقراطية » الحديثه (تنافس حر ما بين العديد من اللوائح الانتخابية) مستشارون بلديون ،داخل عواصم الولايات (1986) والمقاطعات (1987) وداخل البلديات الريفية (1988).

إضافة إلى تأسيس « مجلس اقتصادي واجتماعي » - والذي كان مقررا في دجنبر 1989- يشكل خطوة هامة اتجاه ديمقراطية النظام السياسي الموريتاني والتي تؤكد سلسلة من الاجراءات الهادفة الى ازالة التوتر على مستوى الحياة السياسية الداخلية: نمو الحركات الجمعبية، ظهور صحافة مستقلة، انشاء لجنة موريتانية لحقوق الانسان، الغاء اجبارية الحصول على تأشيرة للوطنيين الراغبين في السفر الى الخارج .

مجلة الفقه والقانون

[www.majalah.new.ma](http://www.majalah.new.ma)

تاريخ النشر 09 دجنبر 2012

العدد الثاني : دجنبر 2012

المدير المسؤول: الدكتور صلاح الدين دكدك